



## إشكالية التأويل عند الغزالي

د. فطيمة الهادي داوب

قسم الفلسفة - كلية الآداب / جامعة الزاوية

*The Problematic of (Allegorical Interpretation) in Al-Ghazali's Thought*

*Dr. Fatimah Al-Hadi Daoub*

*Department of Philosophy – Faculty of Arts / University of Zawia*

[af.daoub@zu.edu.ly](mailto:af.daoub@zu.edu.ly)

<https://orcid.org/0009-0002-3981-5170>

تاريخ الاستلام: 2026/07/22 - تاريخ المراجعة: 2026/08/01 - تاريخ القبول: 2026/08/19 - تاريخ النشر: 2026/09/18

### Abstract:

The issue of (allegorical interpretation) in Al-Ghazali's thought is rooted in his concept of it as a possibility supported by evidence, rendering the intended meaning—distinct from the literal sense—the most probable one. Essentially, involves shifting a term from its literal meaning to a figurative one. For Al-Ghazali, this process is grounded in the objectives, spirit, essence, and ultimate goals of Sharia, while also being shaped by the (esoteric) worldview and its persuasive tools. He maintains that the correct meanings of Quranic verses and Hadiths can be discerned if this interpretive methodology is followed. The core challenge of for Imam Abu Hamid Al-Ghazali lies in establishing rigorous criteria for diverting religious texts from their apparent meanings, balancing reason and revealed scripture, and safeguarding the objectives of Sharia against the chaotic interpretations of sects and philosophers. Al-Ghazali stipulated that a definitive proof or a compelling argument is required to justify departing from the literal meaning.

Keywords: (Allegorical Interpretation) – Al-Ghazali – Sharia – Objectives.

### المخلص :

تتجلى إشكالية التأويل عند الغزالي في مفهومه للتأويل كإحتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن في المعنى الذي يدل عليه الظاهر، ويشبه أن يكون كل تأويل صرفاً للفظ عن الحقيقة إلى المجاز، فالتأويل عند الغزالي مبني على مقاصد الشريعة وروحها وجوهرها وغاياتها، ومحكوم بالتصور الباطني وأدواته الإقناعية، كما يوضح الغزالي أن الآيات والأحاديث لا يتعذر الاهتداء إلى معرفة معانيها الصريحة إذا راعينا هذا المنهج في تأويلها، وتتمثل إشكالية التأويل عند الإمام أبي حامد الغزالي في وضع ضوابط صارمة لصرف النصوص الشرعية عن ظواهرها، وموازنة العقل والنقل وحماية مقاصد الشريعة من فوضى الباطنية والفلاسفة، واشترط الغزالي وجود برهان قاطع أو دليل راجح يوجب العدول عن الظاهر.

الكلمات المفتاحية: التأويل - الغزالي - الشريعة - مقاصد.

## إشكالية التأويل عند الغزالي

### مقدمة:

حظي معنى التأويل باهتمام المحققين والمفسرين منذ عهد طويل، وقيل فيه كلام كثير، وجاءت لفظة «التأويل» سبع عشرة مرة في القرآن الكريم، إحداها عند تقسيم آيات القرآن إلى محكم ومتشابه، أي في الآية السابعة من سورة آل عمران: فيقرأها أعداء التأويل على الشكل التالي: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ... وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: 7]. أما المعتزلة والفلاسفة والمتأخرون من الأشاعرة كإمام الحرمين وغيرهم من أتباع التأويل فإنهم يقرأون: «وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم... يقولون آمنا به كلٌّ من عند ربنا».

وكان كثيرون من السلف يتحاشون عن التأويل ويلجأون إلى التقيض (أي أنهم يفوضون إلى الله أمر الآيات المتشابهة).

تمثل إشكالية التأويل في الفكر الإسلامي إحدى أدق القضايا الكلامية والأصولية التي حفلت بها عقول المفكرين والعلماء عبر العصور، نظراً لصلتها المباشرة بكيفية فهم النص الإلهي واستنباط مراميه، وفي قلب هذا السجل التاريخي يقف الإمام أبو حامد الغزالي (450 - 505 هـ) كأحد أبرز الذين تصدوا لضبط هذه الإشكالية، محاولاً وضع قانون توازني يجمع بين معطيات العقل البرهاني وظواهر النصوص الشرعية.

لقد نشأت إشكالية التأويل عند الغزالي في سياق تدافع فكري حاد بين تيارين متطرفين، تيار يمثلته الحنابلة وأهل الحديث الذين جمدوا على ظواهر النصوص وعطلوا العقل في التدبر، وتيار يمثلته الباطنية وبعض الفلاسفة الذين أفرطوا في حرف النصوص عن ظواهرها حتى أفرغوا الشريعة من مضامينها.

أما حجة الإسلام (الغزالي) يرى أن في القرآن والحديث نصوصاً تفيد غير معانيها الظاهرية، ولهذا يجيز تأويلها، ولهذا أيضاً عني بوضع رسالة في ذلك تسمى «قانون التأويل»، كما تناول هذه المشكلة بالبحث في رسالة أخرى هي «الجامع العوام عند علم الكلام»، ومن تلك النصوص، مثلاً، ما يشير بظاهره إلى التجسيم أو التشبيه في ذات الله تعالى أو صفاته.

وذلك مثل الآيات التي توهم بظاهرها أن له تعالى بعض ما للإنسان من الأعضاء والحواس، وأنه يتحرك ويتنقل، ويجلس على العرش، وأنه فوقنا. ومثل ما جاء في بعض الأحاديث من أنه ينزل في كل ليلة إلى السماء الدنيا.

إشكالية البحث:

ومن هنا، تبرز إشكالية البحث في محاولة الإجابة عن السؤال الجوهرية: كيف استطاع الغزالي صياغة صلح وسطي يمنع التصادم بين العقل والنقل؟ وما هي الضوابط والحدود الصارمة التي وضعها لعملية التأويل ليحفظ بها قداسة النص وثوابت العقيدة من جهة، ويحترم بها المقولات العقلية القطعية من جهة أخرى؟ وما هي الأسس التي قام عليها التأويل عند الغزالي؟

وسيعمل هذا البحث على تفكيك هذه الإشكالية عبر تتبع نظرية الغزالي في مراتب الوجود واستجلاء الشروط المنهجية التي قيد بها رخصة التأويل، وصولاً إلى أثر هذا المنهج في الحد من غلو التكفير المتبادل بين الفرق الإسلامية في عصره.

## إشكالية التأويل عند الغزالي

فهذه النصوص القرآنية والحديثية يرى الغزالي أن لها معاني خفية لا يصل إليها إلا أهل المعرفة، وأن موقف العامي منها هو التصديق بها مع الاعتراف بالعجز عن فهمها، والتسليم فيها لأهل المعرفة القادرين على إدراك كُنْهها<sup>(\*)</sup>.

ولا شك أن النزاع بين ثنائية العقل والنقل لا زال قائماً وعلى أشده في القرن السادس الهجري، ذلك ما جعل الإمام الغزالي يضع للناس قانوناً عاماً في التأويل يجمع فيه بين ثنائية العقل والنقل. تُرى ما هي الأسس التي قام عليها التأويل عند الغزالي؟ وما هو قانون التأويل عند الغزالي؟ وهل يؤدي التخلي عن قانون التأويل إلى تكفير كل مخالف في العقيدة؛ وللإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، تم تقسيم البحث إلى:

### ■ مفهوم التأويل:

يورد الغزالي مفهومه للتأويل في كتابه «المستصفى في علم الأصول» بقوله: «التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر، ويشبه أن يكون كل تأويل صرفاً للفظ عن الحقيقة إلى المجاز»<sup>(1)</sup>. وإذا قارناه مثلاً مع تعريف أبو منصور الماتريدي (ت 333هـ) وهو من علماء التفسير والكلام أيضاً، وله كتاب في تأويلات القرآن، حيث يُعرِّفه بقوله: «التأويل هو ترجيح أحد المحتملات بدون القطع»<sup>(2)</sup> لا اعتبرنا تعريف الماتريدي محاولة مبكرة في وضع مصطلح التأويل، ولعرفنا إلى أي مدى تطور ونضج المعنى الاصطلاحي للتأويل مع الغزالي.

ومن جهة أخرى إذا قارناه، بأحد لاحقيه، مثلاً بالتعريف الذي أورده ابن تيمية (ت 728هـ) للتأويل الذي سبق وأن أوردناه، حيث يُعرِّف فيه ابن تيمية التأويل كما ورد عند المتأخرين، بقوله هو «صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقتضيه به»، وإذا علمنا أن ابن تيمية تفصله عن الغزالي ثلاثة قرون، لخرجنا بنتيجة مفادها التأثير الكبير الذي أحدثه الغزالي فيمن جاء بعده، فهم في الغالب لم يخرجوا من عباءته في هذا المضمار.

ويظهر أيضاً متابعة ابن رشد (ت 595هـ) له في تعريفه للتأويل حيث يقول: «معنى التأويل هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية، من غير أن يُخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز، من تسمية الشيء بشيبيه أو بسببه أو لاحقه أو مقارنه، أو غير ذلك من الأشياء التي عدّدت في تعريف أصناف الكلام المجازي»<sup>(3)</sup>، ويظهر هذا التأثير جلياً إذا قرأنا قول الغزالي: «الآيات والأحاديث لا يتعذر الاهتداء إلى معرفة معانيها الصحيحة إلا إذا راعينا هذا المنهج في تأويلها، واتبعنا في ذلك ما جرت عليه عادة العرب في استعمالهم لألفاظ اللغة العربية استعمالاً حقيقياً أو مجازياً»<sup>(4)</sup>.

فالتأويل عند الغزالي مبني على مقاصد الشريعة وروحها وجوهرها وغاياتها، ومحكوم بالتصور الباطني وأدواته الإقناعية والتفهيمية<sup>(5)</sup>.

فكل العبادات مبنية على الأسرار في الشريعة وما فيها من المعاني الخفية، لذلك لا غرو أن نجد الغزالي تحدّث كثيراً عن الأسرار، والأسرار لا تُدرك إلا بالتأويل.

---

(\*) وينبغي أن نلاحظ أن «العامية» هنا يدخل فيها الأديب والنحوي والمفسر والمحدث والفقهاء والمتكلم، بل كل عالم سوى «المتجردين لعلم السباحة في بحار المعرفة، أي المتصوفة. وإن لم يخرج من العامة إلا المتصوفة، كما لم يخرج ابن رشد من العامة إلا الفلاسفة.

## إشكالية التأويل عند الغزالي

قال: «كتاب أسرار الطهارة، وكتاب أسرار الصلاة، وكتاب أسرار الزكاة، وكتاب أسرار الصيام، وكتاب أسرار الحج، وكتاب آداب تلاوة القرآن، وكتاب الإنكار والدعوات، وكتاب ترتيب الأوراد في الأوقات»<sup>(6)</sup>. وقال محمد بازي: «تأسس خطة الغزالي على تأويل معاني العبادات التي جاءت بها الشريعة، وهو ما يمكن تسميته بعلم تأويل معاني الشريعة.. قال في الصوم معنيين: أحدهما: كف وترك، وهو في نفسه سر ليس فيه عمل يُشاهد، وجميع أعمال الطاعات بمشهد من الخلق ومرأى، والصوم لا يراه إلا الله لأ، فإنه عمل في الباطن بالصبر المجرد»<sup>(7)</sup>.

وقد حاول الغزالي أن يبين أن قدرة العقل على إدراك مقاصد الشرع، موافقاً للشرع في ذلك، وهذا في كتابه شفاء الغليل، حيث رفع من قيمة العقل وأعلى من قيمته وشأنه، وفوّض الحكم في الكشف عن المقاصد والتمييز بين المصالح والمفاسد، قال: «إن مقصود الشارع- يعني حفظ النفوس- ومن ضرورة الخلق والعقول مشيرة إليه وقاضية به لولا ورود الشرائع، وهو الذي لا يجوز انفكاك شرع عنه عند من يقول بتحسين العقل وتقييمه، ونحن وإن قلنا إن الله - أن يفعل ما يشاء بعباده، وأنه لا يجب عليه رعاية الصلاح، فلا ننكر إشادة العقول إلى المصالح والمفاسد، وتحذيرها من المهالك، وترغيبها في جلب المنافع والمقاصد، ولا ننكر أن الرسل عليهم السلام بُعثوا لمصالح الخلق في الدين والدنيا رحمةً من الله على الخلق، وفضلاً لا حتماً ووجوباً عليه قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: 107]، وما ذكره بخصوص حفظ النفس يسري أيضاً على العقل والبضع والمال، فهذه المقاصد مما لا يجوز أن تتفك عنها عقول العقلاء»<sup>(8)</sup>. إن المصالح والمقاصد عند الغزالي تُدرك بالعقل كما تُدرك بالشرع، فإله قد أنعم على كافة عباده، بعضه بالعقل، وبعضه على لسان الرسول<sup>(9)</sup>.

وفي كتابه «الإحياء» يذكر بمزيد من التفصيل ما اختصره في القانون موضعاً أصناف المسرفين والمقتصدين في التأويل من حنابلة وأشاعرة ومعتزلة وفلاسفة، قائلاً: «وفي هذا المقام لأرباب المقامات إسراف واقتصاد، فمن مسرف في دفع الظواهر انتهى إلى تغيير جميع الظواهر والبراهين أو أكثرها.. وغلا آخرون في حسم الباب، منهم أحمد بن حنبل ط.. لكنه منع التأويل حسماً للباب ورعاية لصالح الخلق.. وذهبت طائفة إلى الاقتصاد، وفتحوا باب التأويل في كل ما يتعلق بصفات الله سبحانه، وتركوا ما يتعلق بالآخرة على ظواهرها، ومنعوا التأويل فيها، وهم الأشعرية، وزاد المعتزلة عليهم حتى أولوا من صفاته تعالى: الرؤية، وأولوا كونه سمياً بصيراً، وأولوا المعراج.. وعذاب القبر والميزان والصراف، وجملة من أحكام الآخرة.. وزاد الفلاسفة فأولوا كل ما ورد في الآخرة وردوه إلى آلام عقلية وروحانية ولذات عقلية، وأنكروا حشر الأجساد.. وهؤلاء هم المسرفون. وحدّ الاقتصاد- بين هذا الانحلال كله وجمود الحنابلة- دقيق غامض لا يطلّع عليه إلا الموفقون الذين يدركون الأمور بنور إلهي لا بالسماع»<sup>(10)</sup>.

### ■ شروط التأويل وحدوده:

يحدّد الغزالي شروطاً للمؤول وللعملية التأويلية، فلا تكون إلا من العارف، لا العامة الجاهلين من الناس، ويقصد بالعارف من تجاوز العلم البرهاني إلى العمل به مع الترخيص له فيه. وإن تحقق هذا الشرط فلا بدّ من تحقيق شرط آخر وهو وجوب الفائدة من التأويل، فإن وجد خلاف في ذلك فلا تكون المكاشفة. فالتأويل مشروط بعدم حدوث الضرر وإذا امتنع ذلك امتنعت المكاشفة فيكون التأويل علماً خاصاً بالعارفين، وهذا يبيّن خطورته على الأمة وعلى العامة من الناس خاصة. وفي هذا الإطار يؤول قوله تعالى: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ

## إشكالية التأويل عند الغزالي

بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ طُوى ﴿ [طه: 12] تأويلًا ظاهريًا يوجه للعامة وهو خلع النعل. أما المعنى الباطن فهو الذي يكشف عنه للخاصة حيث يقصد من الآية الكريمة إطرار الدنيا والآخرة والتوجُّه إلى الحق<sup>(11)</sup>.

كما يسعى الغزالي إلى تضيق حدود التأويل فيبين درجاته عند العارف ولا يقبل إلا ما كان منه قطعياً «وتأويل العارف مع هذا ليس قطعياً فله درجات أيضاً، فمنه ما هو مقطوع به، أو مشكوك فيه، أو مظنون ظناً غالباً، وله أن يعتقده إن كان قطعياً، وإن كان مشكوكاً فيه فليجنبه»<sup>(12)</sup>، وهذا ينفي عن الغزالي ما اتهم به من إغراق في التأويل، ويظهر محاولته الحثيثة في ضبط ما أمكن.

يحف حجة الإسلام العملية التأويلية بكثير من الاحتراز بما يضعه من حدود وبما يشترطه في المصطلح بها من خصائص حيث يجب:

- أن يكون ماهراً حاذقاً في علم اللغة، عارفاً بأصولها.
- أن يكون عارفاً بعادات العرب في الاستعمال والاستعارة ومناهجها في ضرب الأمثال.
- أن يكون متقناً للبرهان على طريق أهل الظاهر، وملتمزاً بما يحيل إليه، وأن ينظر إلى الدليل الباعث على مخالفته، فإن كان الدليل قاطعاً بهذه المخالفة فله الرخصة في التأويل بشرط أن يكون اللفظ مناسباً له بطريق التجوز والاستعارة.
- أن يتجنب ما كان مشكوكاً فيه، وإن كان بعيداً فلا يجوز التصريح إلا بتأويل قريب سابق للأفهام.
- أن لا يكشف به إلا من ينتفع به وكان من الأكياس، أما العامي فلا ينبغي أن يحدث به»<sup>(13)</sup>.

إن هذا الموقف الاحترازي المتشدد في النظرة إلى التأويل من حيث المنطلق والحدود والغرض منه وخصائص القائم به هو فعل رافض ومقاوم للتأويلات المغرقة والفاصلة التي صدرت عن غلاة الصوفية والباطنية، وبذلك كان فكر الغزالي، وإن كان متصوفاً، فكراً معقلاً للعملية التأويلية مؤسساً للتأويل الصحيح الذي لا يتنافى مع مقاصد الشريعة. أما إذا حدث الإغراق في التأويل صُرفت الألفاظ عن ظواهرها و«اقتضى ذلك بطلان الثقة بالألفاظ، وسقط به منفعة كلام الله تعالى وكلام رسوله ق، فإن سما يسبق منه الفهم لا يوثق به، والباطن لا ضبط له، بلا تتعارض فيه الخواطر ويمكن تنزيهه على وجوه شتى، وهذا أيضاً من البدع عظيمة الضرر، وبهذا الطريق توصل الباطنية إلى هدم جميع الشريعة بتأويل ظواهرها وتنزيلها على رأيهم»<sup>(14)</sup>.

### ■ قانون التأويل عند الغزالي:

ترك لنا أبو حامد رسالة عنوانها «قانون التأويل»، طرح فيها أسئلة شائكة عن أمور غيبية لم يقع البت فيها بشكل نهائي بنصوص محكمة وقطعية تتعلق بوجود الشيطان وكيفية تأثيره في البشر، وإخباره عن الغيبيات، وتناول بالبحث أيضاً استفسارات حول حقيقة البرزخ والملائكة والحوض والجنة والنار والشفاعة، وقد اعترض الغزالي بغموض هذه الأسئلة وحساسيتها لأنها تمس جوهر العقيدة وتؤثر على سلامة إيمان الجمهور ووحدانية صفهم، وأكد حاجة كل مؤول إلى قانون للحكم في مثل هذه الأمور، ولضمان عدم الوقوع في الوهم والغلط، وقد صرح في هذا الصدد: «أسئلة أكره الخوض فيها والجواب لأسباب عدة، لكن إذا تكررت المراجعة أذكر قانوناً كلياً ينتفع به في هذا النمط...»<sup>(15)</sup>.

ويعود سبب تأليفه للقانون إلى سؤال تلميذه الفقيه ابن العربي - فيما رواه ابن تيمية<sup>(16)</sup> الذي لقيه في بغداد ونهل من علمه، وقد شغله التأويل في تلك الفترة الحرجة من مراحل الأمة الإسلامية كما شغل علماءها على اختلاف مشاربهم الأصولي والفيلسوف والمتكلم والمتصوفة، فألقى بهذه الانشغالات إلى أستاذه ليستفيد من خلاصة تجاربه، لذا فإن هذا الكتاب على صغر حجمه فهو عظيم في قدره وفائدته، فقد جمع فيه الإمام الغزالي /

## إشكالية التأويل عند الغزالي

زبدة الآراء في هذا الموضوع، بحيث لم يترك مزيداً لمستزيد إلا من شرحه وفصل فيه الإمام ووضح غامضه»<sup>(17)</sup>. وبذلك لم يكن لحجة الإسلام فضل سبق إلى وضع قانون عربي للتأويل، وإنما يكمن فضله من بين الأشاعرة في أسبقية تناول التأويل وفق منهج منظم ورؤية واضحة محاولاً التأسيس لآليات فهم النص الحديثي نزولاً عند طلب تلميذه.

يتعلق سؤال ابن العربي للإمام الغزالي ببيان معنى قول رسول الله ق: «إن الشيطان يجري من أحدكم مجرى الدم»<sup>(18)</sup>. وكان هذا السؤال فاتحة لمجموعة من التساؤلات حول طريقة مخالطة الشيطان للإنسان، ومنه الخوض في عالم الجن وتشكلهم على صور إنسان أو حيوان، ثم كان الانتقال إلى ترائي الملائكة للأنبياء في صورة آدمية، ثم إلى التساؤل عن إدبار الشيطان عند الأذان، ثم عن البرزخ وأهله من أهل الجنة أو النار، وما مصير الملائكة وطبيعتهم، أ هم الولدان؟ ومن هم الحور الحين وما صفتهم؟ ثم تساؤل عن عرض السموات والأرض ثم حوض النبي، وهل للأنبياء أحواض كذلك؟ أم هو عطية يختص بها خاتم الأنبياء مع الشفاعة؟<sup>(19)</sup>.

يُعرب الغزالي عن كراهيته الخوض في هذه المواضيع، ولكنه رغم ذلك يذكر قانوناً يُنتفع به ليس في النص الحديثي فحسب، وإنما القرآني أيضاً، لتعلّقه بإشكالية العقل والنقل حيث يقول: «بين المعقول والمنقول تصادم في أول النظر، وظاهر الفكر، والخائضون فيه تحزبوا إلى مفرد بتجريد النظر إلى المعقول، وإلى متوسط طمع في الجمع والتفريق، والمتوسطون انقسموا إلى من جعل المعقول أصلاً، والمنقول تابعاً، فلم تشتد عنايتهم بالبحث عنه، وإلى من جعل المنقول أصلاً، والمعقول تابعاً، فلم تشتد عنايتهم بالبحث عنه، وإلى من جعل كل واحد أصلاً ويسعى في التأليف والتوفيق بينهما»<sup>(20)</sup>. وبذلك فهم خمس فرق، تعتمد الأولى على النقل تفصيلاً وتأصيلاً، والثانية تقتصر على العقل، أما الثالثة فهي المغالية في اعتماد العقل مع ضعف نظرها إلى النقل، والرابعة على عكس سابقتها اعتمدت النقل أصلاً ولم تغص في العقل، واتخذت الفرقة الخامسة موقفاً وسطاً في اعتمادها لكل منهما أصلاً في نظرها.

يعقب هذا الإجمال من الغزالي مزيدُ تفصيل وبيان يظهر فيه خصائص كل فرقة وما وقعت فيه من إشكاليات في قوله<sup>(21)</sup>.

ويرى أن الفرقة الأولى تعتمد الفهم الحرفي النصوص وتقف بمداركها في مستوى الظاهر، تنظر إلى كل ما جاء في النص على أنه محل إيمان وتسليم واعتقاد، تمتنع عن التأويل حتى أمام تناقضات واضحة للعيان، وكلفوا بالتأويل، امتنعوا وقالوا: إن الله قادر على كل شيء، وهي لهذا فرقة مقصرة طلباً للسلامة من خطر التأويل والبحث فنزلت بساحة الجهل واطمأنت بها. فهؤلاء صدّقوا بما جاء به النقل تفصيلاً وتأصيلاً، تباعدوا عن هؤلاء إلى الطرف الأقصى المقابل لهم، وجردوا النظر إلى المعقول، ولم يكثرثوا بالنقل، فإن سمعوا في الشرع ما يوافقهم قبلوه.

الفرقة الثانية حسب الغزالي لم تكثرث بالمنقول وغالت في التفسير العقلي حتى أدى بها الأمر إلى الاستخفاف بما ورد في سماع الشرع واحتاجت لذكر الشيء على خلاف ما هو عليه، ولذلك فهي مقصرة. جعلوا المعقول أصلاً، والمنقول تابعاً.

الفرقة الثالثة جحدت الظواهر المخالفة للمعقول، بل أنكرتها وكذبت راويها، فاعتمدت على التأويل القريب والتواتر، فطال بحثهم في المعقول، وضعفت عنايتهم بالمنقول، ولذلك فهي فرقة مقصرة. جعلوا المنقول أصلاً، والمنقول تابعاً.

## إشكالية التأويل عند الغزالي

الفرقة الرابعة لم تغوص في المعقول، بل طالت ممارستها للمنقول، بحيث لم يكثر عندها الحديث عن المحاولات العقلية فلم تنتبه للحاجة إلى التأويل.

الفرقة الخامسة في رأيه هي الفرقة الناجية صاحبة التأويل الصحيح للنص، والتي احترمت قانون التأويل؛ لأنها جمعت بين البحث عن المعقول والمنقول، وجعلت كل من العقل والشرع أصلاً، وأنكرت التعارض بينهما لكونهما حقاً، وقد ابتعدت عن الجمع والتلفيق واقتربت من التوفيق والتأليف. ووضح من سياق النص أن الغزالي ينسب نفسه إلى هذه الفرقة الأخيرة، وهو يقصد بها أهل السُنَّة، ويحدد ملامحها كما يلي:

«هي الفرقة المتوسطة الجامعة بين البحث عن المعقول والشرع وكونه حقاً، ومن كَذَبَ العقل فقد كَذَبَ الشرع، إذ بالعقل عُرف صدق الشرع، ولولا صدق دليل العقل لما عرفنا الفرق بين النبي والمتنبي، والصادق والكاذب، وكيف يكذب العقل بالشرع وما ثبت الشرع إلا بالعقل. وهؤلاء هم الفرقة الحقّة، وقد نهجوا منهجاً قوياً إلا أنهم ارتقوا مرتقى صعباً وطلبوا مطلباً عظيماً، وسلكوا سبيلاً شاقاً، وانتهجوا مسلكاً ما أوعره. ولعمري أن ذلك سهل يسير في بعض الأمور، ولكن شاق عسير في الأكثر، نعم، من طالبت ممارستها للعلوم، وكثر خوضه فيها يقدر على التوفيق بين المعقول والمنقول في الأكثر بتأويلات قريبة، ويبقى لا محالة عليه موضعان: موضع يضطر فيه إلى تأويلات بعيدة تكاد تنبؤ الأفهام عنها، وموضع آخر لا يتبين له فيه وجه التأويل أصلاً، فيكون ذلك مشكلاً عليه من جنس الحروف المذكورة في أول السور إذا لم يصح فيها معنى بالنقل، ومن ظن أنه سلم عن هذين الأمرين: فهو إما لقصوره في المعقول وتباعده عن معرفة المجالات النظرية فيرى ما لا يعرف استحالاته ممكناً، وأما لقصوره عن مطالعة الأخبار ليجتمع له من مفرداتها ما يكثر مباينتها للمعقول...»<sup>(22)</sup>.

ويفصل أكثر في كتابه (الاقتصاد في الاعتقاد) بقوله: «وأنى يستتب الرشاد لمن يقنع بتقليد الأثر والخبر وينكر مناهج البحث والنظر، أو لا يعلم أنه لا مستند للشرع إلا قول سيد البشر ق، وبرهان العقل هو الذي عرف به صدقه فيما أخبره. أو كيف يهتدي للصواب متى اقتفى محض العقل واقتصر، وما استفاد بنور الشرع واستبصر، فليت شعري كيف يفرغ إلى العقل من حيث يعتريه العي والحصر أو لا يعلم أن خطي العقل قاصر وأن مجاله ضيق منحصر، هيهات قد خاب على القطع والبيت وتعثّر بأذيال الضلالات من لم يجمع بتأليف الشرع والعقل هذا الشتات»<sup>(23)</sup>، وبالتالي فإن مشكل التأويل الذي اختلف الخائضون فيه يقودنا إلى التساؤل عن التأويل صلاحيته وشروطه، مجاله وموضعه.

### ■ الوصاية الثلاثة في التأويل:

وقد ترك الغزالي للذين لم يرضهم هذا القانون، وتطمئن قلوبهم حول الأمور الغيبية وصايا ثلاث يدعوهم إلى الأخذ بها حتى لا يتيهوا في بيداء الوهم.

#### – أول هذه الوصايا:

قوله: «أن لا يطمع في الاطلاع على جميع ذلك، وإلى هذا الغرض أسوق الكلام، فإن ذلك في غير مطمع، وليتلو قوله تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: 85]<sup>(24)</sup>.

أي أن لا يطمع الإنسان الإحاطة بالأمور الغيبية، وإلا فلما سُمِّي غيباً إن كانت تظهر لكل أحد، وهذا ما خصَّ الله به نفسه.

#### – الوصية الثانية:

«أن لا يكذب برهان العقل أصلاً، فإن العقل لا يكذب، ولو كذب العقل فلعله كذب في إثبات الشرع إذ به عرفنا الشرع»<sup>(25)</sup>.

## إشكالية التأويل عند الغزالي

في هذه الوصية أعطى أمثلة مما يحتاج إلى كبير تأويل حيث لا يسعفك ظاهر العبارة في إدراك المقصود، ولتكوين تصور صحيح لا بد من تأويل.

قال: «وإذا سمعت: (أن الموت يؤتى به في صورة كبش أملح فيُذبح)، علمت أنه مؤول إذ الموت عرض لا يؤتى به، إذ الإتيان انتقال ولا يجوز على العرض، ولا يكون له صورة كصورة كبش أملح، إذ الأعراض لا تتقلب أجساماً ولا يُذبح الموت، إذ الذبح فصل الرقبة عن البدن، والموت ما له رقبة ولا بدن، فإنه عرض أو عدم عرض عند من يرى أنه عدم حياة فإن لا بد من التأويل»<sup>(26)</sup>.

### - الوصية الثالثة:

«أن يكف عن تعيين التأويل عند تعارض الاحتمالات، فإن الحكم على مراد الله سبحانه، ومراد رسوله ق بالظن والتخمين خطر. فإنما تَعْلَم مراد المتكلم بإظهاره، فإذا لم يظهر فمن أين تعلم مراده؟ إلا أن تنحصر وجوه الاحتمالات، ويبطل الجميع إلا واحداً فيتعين الواحد بالبرهان. لكن وجوه الاحتمالات في كلام العرب، وطرق التوسع فيها كثير».

مثال قوله: «إذا بان لك أن الأعمال لا تُوزن، وورد الحديث بوزن الأعمال ومعك لفظ الوزن، ولفظ العمل، وأمكن أن المجاز لفظ العمل وقد كُنِيَ به عن صحيفة العمل التي هي محلها حتى توزن صحائف الأعمال، واحتمل أن يكون المجاز هو لفظ الوزن، وقد كُنِيَ به عن ثمرته وهو تعريف مقدار العمل إذ هو فائدة الوزن.. فحكمك الآن بأنه المؤول لفظ العمل دون الوزن، أو لفظ الوزن دون العمل من غير استرواح فيه إلى عقل أو نقل، حكم على الله وعلى مراده بالتخمين.

والتخمين والظن جهل... وأكثر ما قيل في التأويلات ظنون وتخمينات، والعاقل فيه بين أن يحكم بالظن وبين أن يقول: أعلم أن ظاهره غير مراد»<sup>(27)</sup>.

### ■ درجات التأويل:

جاء في رسالة الغزالي «فصل التفرقة بين الإسلام والزندقة» أن درجات التأويل هي درجات وجود، وأن من أراد تخطي ورطة التكفير ويفصل بين الفكر والإيمان لا بد أن يعرف حد التكذيب والتصديق وحقيقتيهما. يعترف أبو حامد بصعوبة وضع حد للكفر لأن شرح ذلك طويل ومدركه غامض، ولكنه يعطينا علامة صحيحة تكفيها عن تكفير المخالفين وتطويل اللسان في أهل الإسلام، إذ يقول في هذا السياق: «الكفر هو تكذيب الرسول - عليه الصلاة والسلام - في شيء مما جاء به، والإيمان تصديقه في جميع ما جاء به.. التصديق هو إنمّا يتطرق إلى الخبر بل إلى المخبر، وحقيقة الاعتراف بوجوه ما أخبر الرسول ق عن وجوده، إلا أن للوجود خمس مراتب، ولأجل الغفلة عنها نسبت كل فرقة مخالفاً إلى التكذيب فإن الوجود ذاتي وحسي وخيالي وعقلي وشبهي، فمن اعترف بوجود ما أخبر الرسول - عليه الصلاة والسلام - عن وجوده بوجه من هذه الوجوه الخمسة فليس مكذب على الإطلاق...»<sup>(28)</sup>.

1- الوجود الذاتي هو المعروف الذي يجري على الظاهر فلا يحتاج إلى مثال ولا يتأول وهو الوجود المطلق الحقيقي، أي الوجود الثابت خارج الحس والعقل.

2- الوجود الحسي يكون موجوداً في الحس ويختص به الحاس ولا يشاركه غيره، وأمثله في التأويلات كثيرة مثل تشبيه الموت بالكبش الأملح، وتشبيه اتساع عرض الجنة بعرض الحائط.

3- الوجود الخيالي هو صورة المحسوسات إذا غابت عن الحس فتوجد بكمال صورتها في الدماغ لا في الخارج، والغرض من هذا النمط من الوجود هو التفهيم بالمثال.

## إشكالية التأويل عند الغزالي

4- الوجود العقلي، فهو أن يكون للشيء روح وحقيقة ومعنى، فيتلقى العقل مجرد معناه دون أن يثبت صورته في خيال أو حس أو خارج، ومثالاتها كثيرة نذكر منها يد الله، وهي يد عقلية لها معنى هو حقيقتها هو قدرتها على البطش.

5- الوجود الشبهي (فهو أن لا يكون نفس الشيء موجودًا لا بصورته ولا بحقيقته لا في الخارج ولا في الحس ولا في الخيال ولا في العقل، ولكن يكون الوجود شيئاً آخر يشبهه في خاصية من خواصه وصفة من صفاته. ومثاله الغضب والشوق والفرح والصبر وغير ذلك مما ورد في حق الله تعالى)<sup>(29)</sup>.

ويربط الغزالي بين قانون التأويل ودرجات الوجود الخمسة، فمن لزم هذه الدرجات فهو مصدق ولا ينبغي تكفيره بقوله في نفس الرسالة: (إن كل من نزل قولاً من أقوال صاحب الشرع على درجة من هذه الدرجات فهو من المصدقين، وإنما التكذيب أن ينفي جميع هذه المعاني ويزعم أن ما قاله لا معنى له، وإنما هو كذب محض وغرضه فيما قاله التلبس أو مصلحة الدنيا وذلك هو الكفر المحض والزندقة)<sup>(30)</sup>.

يقول الغزالي: «فقد علمت اتفاق الفرق على هذه الدرجات الخمس في التأويل وأن شيئاً من ذلك من حيز التكذيب، وانتقوا أيضاً على أن جواز ذلك موقوف على قيام البرهان على استحالة الظاهر، والظاهر الأول هو الوجود الذاتي فإنه إذا ثبت تضمن الجمع، فإن تعذر فالوجود الحسي فإنه إن ثبت تضمن ما بعده، فإن تعذر فالوجود الخيالي أو العقلي، وإن تعذر فالوجود الشبهي المجازي، ولا رخصة للعدول عن درجة إلى ما دونها إلا بضرورة البرهان فيرجع الاختلاف على التحقيق إلى البراهين»<sup>(31)</sup>.

وأخيراً، فإن نظرية الغزالي في التأويل ظلت محل خلاف وموضع نظر؛ وذلك لصعوبة تصنيفها إذا ارتاب البعض حول اعتبارها نظرية ظاهرية في التأويل، بينما ذهب البعض الآخر إلى إدراجها ضمن التأويل الباطني.

بما ذكرناه من وصايا يختم الغزالي قانونه في التأويل ناصحاً يتوخى السلامة على الظن والتخمين في تأويل النصوص بما لا تستدعيه الضرورة من غير الأعمال والعبادات، مستشهداً بما قاله الإمام مالك ط عند سؤاله عن الاستواء: «الاستواء معلوم، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»<sup>(32)</sup> فكانت كراهيته للخوض فيما طرح عليه من قضايا دافعاً ليجيب عن البعض منها بأدلة نقلية، وأخرى عقلية، ويؤثر السلامة في مسائل أخرى، داعياً إلى العودة إلى الأحاديث.

بالرغم من هذا الاحتراز التي رُفض فيها القول بالرأي والخوض في الفلسفة ومن مسائل الصوفية وبلغ التشدد مبلغه فكفر من خاض فيها ولحق الوعيد الشديد من امتلك شيئاً منها، وقد صدرت هذه القرارات دون النظر في هذه الكتب، إلى أن أفتى الفقيه أبو الحسن البرجي بتأديب محدثها، ووافقه على هذه الفتوى اثنان آخران. وكان للإمام المهدي مؤسس الدولة الموحدية (ت524هـ) فضل إعادة الاعتبار إلى كتبه إذ دعا الناس إلى قراءتها فأعجبوا بما فيها من جودة النظام والترتيب، وصارت قراءتها من الشرع والدين بعد أن كانت زندقة<sup>(33)</sup>، ولم يجحد جهده في إحياء علوم الدين ودرء الفتنة.

### ■ الاهتمام بالأدلة المفضية إلى تأويل:

وللتأويل مسالك في نظر الغزالي ترتبط بمراتب البيان في الأدلة الشرعية، فيختلف بين النص وهو قطعي الدلالة وهو ما يظهر معناه مع احتمال، والمجمل وهو المتردد بين معنيين من غير ترجيح، غير أن هذه المسالك قد خاض فيها المؤولة من الفلاسفة والمتكلمين والمتصوفة فاستدعت ضوابط حتى يتبين الصحيح من الفاسد.

## إشكالية التأويل عند الغزالي

ولقد اهتم الغزالي بثلاثة أدلة مفضية إلى تأويل نص:

- «أن الدليل قد يكون عبارة عن قرينة، فإن كان الدليل قرينة، إما أن تكون متصلة بالظاهر، وإما أن تكون منفصلة عنه»<sup>(34)</sup>.
  - وقد يكون عبارة عن قياس.
  - وقد يكون ظاهراً آخر أقوى في معناه يحتمل التأويل المقصود.
- ونسوق نصاً له يفصل في هذه الأدلة، وقد تحدث عن ثلاث مراتب في الاحتمال، وهي الاحتمال البعيد الذي يحتاج إلى دليل أكثر قوة، واحتمال متوسط يحتاج إلى دليل متوسط، واحتمال قريب يحتاج إلى أدنى مرجح. والأدلة تدور مع الاحتمالات حيثما دارت.

قال الغزالي: «وقد يكون هذا الدليل قرينة، وقد يكون قياساً، وقد يكون ظاهراً آخر أقوى منه، ورُبَّ تأويل لا ينفدح إلا بتقدير قرينة، وإن لم تثقل القرينة كقوله × «إنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ» فإنه يُحمل على مُختلفي الجنس، ولا ينفدح هذا التخصيص إلا بتقدير واقعة وسؤال عن مختلفي الجنس، ولكن يجوز تقدير مثل هذه القرينة إذا اعتُضِدَ بنصٍّ، وقوله ×: «لا تبيعو البُرَّ بالبُرِّ إلا سواءً بسواءٍ» نصٌّ في إثبات رِبَا الفضل، وقوله: «إنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ» قصرٌ للرِّبَا في النسيئة ونفيٌ لِرِبَا الفضل، فالجمع بالتأويل البعيد الذي ذكرناه أولى من مخالفة النص. ولهذا المعنى كان الاحتمال البعد. كالقريب في العقلية، فإنَّ دليل العقل لا تمكِّن مخالفته بوجه ما، والاحتمال البعيد يمكن أن يكون مراداً باللفظ بوجه ما، فلا يجوز التمسك في العليات إلا بالنص بالوضع الثاني وهو الذي لا يتطرق إليه احتمال قريب ولا بعيد.

ومهما كان الاحتمال قريباً وكان الدليل أيضاً قريباً وجب على المجتهد الترجيح والمصير إلى ما يغلب على ظنه، فليس كل تأويل مقبولاً بوسيلة كل دليل بل ذلك يختلف ولا يدخل تحت ضبط»<sup>(35)</sup>.

### ■ نماذج من التأويل اللغوي عند الغزالي:

قال: «ويُشَبَّه أن يكون كل تأويل صرف اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز، وكذلك تخصيص العموم يُردُّ اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز، فإنه إن ثبت أنَّ وضعه وحقيقته للاستغراق فهو مجازٌ في الاقتصار على البعض فكأنه ردُّ له إلى المجاز»<sup>(36)</sup>.

قال: «مسألة: قال قوم: قوله تعالى: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة:4] نصٌّ في وجوب رعاية العدد ومنعاً للصرف إلى مسكين واحد في ستين يوماً.

وقطعوا ببطلان تأويله. وهو عندنا من جنس ما تقدم، فإنه إن أُبطل لقصور الاحتمال وكون الآية نصاً بالوضع الثاني فهو غير مرضي، فإنه يجوز أن يكون ذكر المساكين لبيان مقدار الواجب، ومعناه: فإطعام طعام ستين مسكيناً، وليس هذا ممتنعاً في توسع لسان العرب، نعم دليله تجريد النظر إلى سِدِّ الخَلَّةِ والشافعي يقول: لا يبعد أن يقصد الشرع ذلك؛ لإحياء ستين مهجّة تبركاً بدعائهم وتحصناً عن حلول العذاب بهم، ولا يخلو جمع من المسلمين عن ولي من الأولياء يغتتم دُعاؤه؛ ولا دليل على بطلان هذا المقصود فتصير الآية نصاً بالوضع الأول لا بالوضع الثاني»<sup>(37)</sup>.

قوله في قول الأصوليين: قال بعض الأصوليين كل تأويل يرفع النص أو شيئاً منه فهو باطل.

مثاله: تأويل أبي حنيفة / في مسألة الأبدال حيث قال عليه الصلاة والسلام: «في أربعين شاء شاء» فقال أبو حنيفة: الشاء غير واجبة، وإنما الواجب مقدار قيمتها من أي مال كان، قال: فهذا باطل؛ لأن اللفظ نص في وجوب شاء، وهذا رفع وجوب الشاء فيكون رفعاً للنص، فإن قوله: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: 43] للإيجاب، وقوله

## إشكالية التأويل عند الغزالي

×: «في أربعين شاة شاة» بيانٌ للواجب، وإسقاطٌ وجوب الشاة رفعٌ للنص؛ وهذا غير مرضي عندنا، فإن وجوب الشاة إنما يسقط بتجوزير الترك مطلقاً، فأما إذا لم يُجز تركها إلا ببدلٍ يقوم مقامها فلا تخرج الشاة عن كونها واجبة، فإن من أدّى خصلَةً من خصال الكفارة المُخَيَّر فيها فقد أدّى واجبها، وإن كان الوجوب يتأدى بخصلَةٍ أخرى فهذا توسيعٌ للوجوب، واللفظ نصٌّ في أصل الوجوب لا في تعيينه وتصنيفه، ولعله ظاهرٌ في التعيين مُحتملٌ للتوسيع والتخيير»<sup>(38)</sup>.

ولا يكاد المتتبع لأقوال الغزالي في رسائله وكتبه أن يحصي عنده التأويل البعيد للنصوص القرآنية. ففي مسألة صفة علو الله لأ ومباينته لخلقه - مما أجمع عليه الأئمة الأربعة وغيرهم من أهل السنة - نجده يقول: «فإن قيل: العرب إنما تفهم من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 18]، و ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: 5] الجهة والاستقرار، وقد أُريد به غيره، فهو متشابه؟ قلنا: هيهات، فإن هذه كُنَايَات واستعارات يفهمها المؤمنون من العرب، المصدقون بأن الله تعالى ليس كمثله شيء، وأنها مؤولة تأويلات تناسب تفاهم العرب»<sup>(39)</sup>.

وإذا كان لا يوضح مراده بالعلو هنا، فإنه في كتابه «مشكاة الأنوار» يصرّح بقوله (وحدة الوجود) وأنه ما في الوجود إلا الله، وذلك عند شرحه لحقيقة الحقائق بقوله: «من هاهنا ترقى العارفون من حضيض المجاز إلى يفاع الحقيقة، واستكملوا معراجهم، قرأوا بالمشاهدة العيانة أن ليس في الوجود إلا الله تعالى، وأن ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: 88] لا أنه يصير هالكاً في وقت من الأوقات؛ بل هو هالك أزلاً وأبداً، لا يُتصور إلا كذلك؛ فإن كل شيء سواه إذا اعتبر ذاته من حيث ذاته؛ فهو عدم محض؛ وإذا اعتبرته من الوجه الذي سرى إليه الوجود من الأول الحق؛ رؤي موجوداً لا في ذاته، لكن من الوجه الذي يلي موجدته، فيكون الموجود وجه الله تعالى فقط، ولكل شيء وجهان: وجه إلى نفسه، ووجه إلى ربه، فهو باعتباره وجه نفسه عدم، وباعتبار وجه الله تعالى موجود، فإن لا موجود إلا الله تعالى ووجهه، فإن ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: 88] أزلاً وأبداً. ولم يفتر هؤلاء إلى قيام القيامة ليسمعوا نداء البارئ تعالى: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: 16]، بل هذا النداء لا يفارق سمعهم أبداً، ولم يفهموا من معنى قوله: «الله أكبر» أنه أكبر من غيره، حاش الله إذ ليس في الوجود معه غيره حتى يكون أكبر منه، بل ليس لغيره وجود إلا من الوجه الذي يليه. فالموجود وجهه فقط، ومُحال أن يقال إنه أكبر من وجهه، بل معناها: أنه أكبر من أن يقال له أكبر بمعنى الإضافة والمقايسة، وأكبر من أن يدرك غيره كنهه كبريائه، نبياً كان أو ملكاً، بل لا يعرف الله تعالى كنه معرفته إلا الله، لأن كل معروف داخل تحت سلطان العارف واستيلائه دخولاً ما، وذلك ينافي الجلال والكبرياء»<sup>(40)</sup>.

ويعتقد الغزالي علو الله لأ على خلقه، واستواءه على العرش، وهو لا يرى أنه مبين للخلق أصلاً، بل هو الخلق نفسه.

وله تأويلات أخرى في هذا الكتاب، فنذكر منها على سبيل المثال: ما ذكر من أن موسى × أمر مع خلفه للنعلين في الوادي المقدس أن يخلع الدنيا والآخرة، وأن ما ينزل على قلوب العارفين من جنس خطاب تكليم موسى ×.

يقول: «بل أقول: فهم موسى من الأمر بخلع النعلين لإطراح الكونين، فامتثل الأمر ظاهراً بخلع نعليه، وباطناً بطرح النعلين، وهذا هو (الاعتبار)، أي العبور من الشيء إلى غيره، ومن الظاهر إلى السر»<sup>(41)</sup>.

والناظر في تأويل الغزالي لآية النور في كتابه «مشكاة الأنوار»، وهي قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّي يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ

## إشكالية التأويل عند الغزالي

زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةَ وَلَا غَرْبِيَّةَ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ ﴿[النور: 35]﴾ يعرف ولوعه بالفلسفة، وإبراز مقاصد الفلاسفة، وتأويل نصوص القرآن والسنة عليها مما يخالف دلالة الكتاب والسنة، وإجماع أهل العلم.

فقد أول المشكاة: بالروح الحسي، والزجاجة: بالروح الخيالي، والمصباح: بالروح العقلي، والشجرة: بالروح الفكري، والزيت: بالروح القدسي النبوي الذي يختص به الأنبياء وبعض الأولياء. إذ يقول: «أما الروح الحساس، فإذا نظرت إلى خاصيته وجدت أنواره خارجة من ثقب عدة؛ كالعينين والأنف والمنيخين وغيرهما».

وأوفق مثال له من عالم الشهادة: المشكاة... إلى قوله: وأما الخامس، وهو الروح القدسي النبوي المنسوب إلى الأولياء، إذا كانت في غاية الشروق والصفاء، وكانت الروح المفكرة منقسمة إلى ما يحتاج إلى تعليم وتنبه ومدد من خارج حتى يستمر في أنواع المعارف، وبعضها يكون في شدة الصفاء كأنه ينتبه بنفسه من غير مدد من خارج، فبالحري أن يعبر عن الصافي البالغ الاستعداد بأن يكون زيتته يضيء ولو لم تمسه نار. إذ في الأولياء من يكون يشرق نوره حتى يكاد يستغني عن مدد الأنبياء، وفي الأنبياء من يكاد ضوءه يستغني عن مدد الملائكة.. وإذا كانت هذه كلها أنواراً بعضها فوق بعض فبالحري أن تكون نوراً على نور»<sup>(42)</sup>.

وبالجملة فإننا نجد الغزالي في كتابه «مشكاة الأنوار» يأخذ الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية ويؤولها تأويلاً فلسفياً، حسب مقصود الفلاسفة تماماً، وهذا هو أسلوب كل من أراد التوفيق بين الدين والفلسفة، أو إلباس الفلسفة لبوس الدين.

ولا يكاد المتتبع لأقوال الغزالي في رسائله وكتبه أن يحصي عنده التأويل البعيد للنصوص القرآنية. ففي مسألة صفة علو الله عز وجل ومباينته لخلقه - مما أجمع عليه الأئمة الأربعة وغيرهم من أهل السنة - تجده يقول:

«فإن قيل: العرب إنما تفهم من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 18]، و﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: 5] الجهة والاستقرار، وقد أريد به غيره، فهو متشابه؟ قلنا: هيهات، فإن هذه كنايات واستعارات يفهمها الموصوفون من العرب، المصدقون بأن الله تعالى ليس كمثله شيء، وإنما مؤولة تأويلات تناسب تفاهم العرب»<sup>(43)</sup>.

وإذا كان لا يوضح مراده بالعلو هنا، فإنه في كتابه «مشكاة الأنوار» يصرح بقوله (وحدة الوجود) وأنه ما في الوجود إلا الله، وذلك عند شرحه لحقيقة الحقائق بقوله:

من هاهنا ترقى العارفون من حضيض المجاز إلى يفاع الحقيقة، واستكملوا معراجهم، فرأوا بالمشاهدة العيانة أن ليس في الوجود إلا الله تعالى، وأن ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: 88]، لا أنه يصير هالكاً في وقت من الأوقات؛ بل هو هالك أولاً وأبداً، لا يتصور إلا ذلك، فإن كل شيء سواه إذا اعتبر ذاته من حيث ذاته، فهو عدم محض؛ وإذا اعتبرته من الوجه الذي سرى إليه الوجود من الأول الحق، رؤي موجوداً لا في ذاته، لكن من الوجه الذي يلي موجدته، فيكون الموجود وجه الله تعالى فقط، ولكل شيء وجهان: وجه إلى نفسه، ووجه إلى ربه، فهو باعتبار وجه نفسه عدم، وباعتبار وجه الله تعالى موجود، فإن لا موجود إلا الله تعالى ووجهه، فإن ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: 88] أولاً وأبداً، ولم يفتقر هؤلاء إلى قيام القيامة ليسمعوا نداء الباري تعالى: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: 16]، بل هذا النداء لا يفارق سمعهم أبداً، ولم يفهموا من معنى قوله: "الله أكبر" أنه أكبر من غيره، حاشا لله إذ ليس في الوجود معه غيره حتى يكون أكبر منه، بل ليس لغيره

## إشكالية التأويل عند الغزالي

وجود إلا من الوجه الذي يليه، فالموجود وجهه فقط، ومحال أن يقال إنه أكبر من وجهه، بل معناها: أنه أكبر من أن يقال له أكبر بمعنى الإضافة والمقايضة، وأكبر من أن يدرك غيره كنهه كبريائه، نبياً كان أو ملكاً، بل لا يعرف الله تعالى كنه معرفته إلا الله، لأن كل معروف داخل تحت سلطان العارف واستيلائه وهو نوع ما، وذلك ينافي الجلال والكبرياء»<sup>(44)</sup>.

ويعتقد الغزالي علو الله عز وجل على خلقه، واستواءه على العرش وهو لا يرى أنه مباين للخلق أصلاً، بل هو الخلق نفسه.

وله تأويلات أخرى في هذا الكتاب، فنذكر منها على سبيل المثال: ما ذكر من أن موسى عليه السلام أمر عند خلع نعليه في الوادي المقدس أن يخلع الدنيا والآخرة، وأن ما ينزل على قلوب العارفين من جنس خطاب تكليم موسى عليه السلام:

يقول: «بل أقول: قد فهم موسى من الأمر بخلع النعلين اطراح الكونين، فامتثل الأمر ظاهراً بخلع نعليه، وباطناً بطرح الكونين، وهذا هو (الاعتبار)، أي العبور من الشيء إلى غيره، ومن الظاهر إلى السر»<sup>(45)</sup>.

والناظر في تأويل الغزالي لآية النور في كتابه "مشكاة الأنوار"، وهي قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي رُجَاةٍ الرَّجَاةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ [النور: 35]، يعرف ولوعه بالفلسفة، وإبراز مقاصد الفلاسفة، وتأويل نصوص القرآن والسنة عليها مما يخالف دلالة الكتاب والسنة، وإجماع أهل العلم.

فقد أول المشكاة: بالروح الحسي، والزجاجة: بالروح الخيالي، والمصباح: بالروح العقلي، والشجرة: بالروح الفكري، والزيت: بالروح القدسي النبوي الذي تختص به الأنبياء وبعض الأولياء.

إذ يقول: «وأما الروح الحساس، فإذا نظرت إلى خاصيته وجدت أنواره خارجة من ثقب عدة، العينين والأنف والمنخرين وغيرهما. وأوفق مثال له من عالم الشهادة: المشكاة» - إلى قوله: «وأما الخامس، وهو الروح القدسي النبوي المنسوب إلى الأولياء، إذا كان في غاية الشروق والصفاء، وكانت الروح المفكرة منقسمة إلى ما يحتاج إلى تعليم وتنبيه ومدد من خارج حتى يستمر في أنواع المعارف، وبعضاً يكون في شدة الصفاء شأنه أن يتنبه بنفسه من غير مدد من خارج، فبالحري أن يعبر عن الصافي البالغ الاستعداد بأنه يكاد زيتته يضيء ولو لم تمسه نار. إذ في الأولياء من يكاد يشرق نوره حتى يكاد يستغني عن مدد الأنبياء، وفي الأنبياء من يكاد ضوءه يستغني عن مدد الملائكة -- وإذا كانت هذه كلها أنواراً بعضها فوق بعض فبالحري أن تكون نوراً على نور»<sup>(46)</sup>.

بالجملة فإننا نجد الغزالي في كتابه "مشكاة الأنوار"، يأخذ الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ويؤولها تأويلاً فلسفياً، يناسب مقصود الفلاسفة تماماً، وهذا هو أسلوب كل من أراد التوفيق بين الدين والفلسفة، أو إلباس الفلسفة لبوس الدين.

## إشكالية التأويل عند الغزالي

### الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي تناول إشكالية التأويل عند الإمام الغزالي، نخلص إلى أن مشروعه في ضبط العلاقة بين العقل والنقل لم يكن مجرد ترف فكري، بل كان ضرورة منهجية لحفظ وحدة الأمة الفكرية وحماية عقيدتها. لقد نجح الغزالي في نزع فتيل الصدام بين ثوابت الشرع وبراهين العقل، عبر إقراره بأن العقل هو أصل النقل الذي لا يجوز تكذيبه، وبأن التأويل هو المخرج العلمي والشرعي عند توهم التعارض الظاهري بينهما. وتتلخص أبرز نتائج البحث في النقاط التالية :

- 1- أن التأويل عند الغزالي نابع من رؤية اللغة والوجود تستلزمه وليس ترفاً فكرياً، فهو يبنّي رؤيته انطلاقاً من منظومة فكرية مؤسسة تراعي خصائص اللغة العربية والمتلقي العربي والمقصد من هذه العملية، لذا فإن تحقق الضرر يستدعي الكف عن التأويل وإيثار السلامة.
  - 2- سعي حجة الإسلام وفق منهج منظم ورؤية واضحة لم يسبق إليها إلى ضبط قانون لفهم النصّ الحديثي يؤكد فيه تأخي النقل والعقل وتعاضدهما، ووفق هاتين الشائيتين يبيّن انقسام الفرق في نظرتها إلى التأويل وفهم النص.
  - 3- خاضت في تأويل النص القرآني مختلف الطوائف والفرق على اختلاف رؤاهم ومقاصدهم فكان قانون التأويل بصورته التكتيفية الجامعة وصفته الكلية ضرورة ملحة للحد من فوضى التأويل يسعى إليها كل غيور على فهم صحيح للكتاب والسنة.
  - 4- كان من دواعي التقنين عند الغزالي - إضافة إلى السبب المباشر - مشاغل أمة بأكملها بعلمائها وعامتها دفعتهم فتن تقشت بينهم وموجة تكفيرية وفرق عممت التأويل وأباحته دون ضوابط لما يخدم مصالحها فكان سعيه لضبط العملية التأويلية في تبيان دواعيها وشروطها وحدودها والقائمين بها، مفرقاً بين تأويل يكشف للعامة، وتأويل يقتصر على الخاصة.
  - 5- أثبت البحث أن الغزالي قدم نموذجاً وسطاً فريداً، مستعيناً بنظريته المنشورة في مراتب الوجود الخمس لبيان أن حرف اللفظ عن ظاهره لا يعني تكذيب النص، بل هو تنزيل له على مرتبة وجودية تليق به.
  - 6- أكدت الدراسة أن الغزالي لم يترك التأويل مسيئاً للأهواء، بل قيده باشتراط قيام البرهان العقلي القطعي وموافقة أساليب لغة العرب، مع سد الباب أمام تأويل أصول العقائد المقطوع بها كحشر الأجساد.
  - 7- أظهر البحث البعد الإنساني والمقاصدي في فكر الغزالي، حيث وظف قانون التأويل للتضييق في دائرة التكفير السائدة في عصره، مقررّاً إعدار المتأولين الذين يسعون لإصابة الحقيقة بالعقل.
- وبناءً على ما تقدم يوصي البحث بضرورة استلهم هذا المنهج الغزالي في واقعنا المعاصر لمعالجة أزمت الفكر الديني السائد، عبر المزاوجة الواعية بين احترام النص الثابت والانفتاح على المنجزات العلمية الحديثة.

## إشكالية التأويل عند الغزالي

### المصادر والمراجع

- (1) أبو حامد الغزالي: المستصفى في علم الأصول، ص196.
- (2) أوردته السيوطي في الإتقان 173/2. طاش كبرى زاده في مفتاح السعادة 96/2.
- (3) أبو الوليد بن رشد: فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، دراسة وتحقيق: محمد عمار، دار المعارف- القاهرة، ط3، (د. ت)، ص32.
- (4) أبو حامد الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، الجزء الأول، شرح: إبراهيم محمد إبراهيم، القاهرة، ط1، 1983م، ص164.
- (5) محمد بازي: تقابلات النص وبلاغة الخطاب، الدار العربية للعلوم، ط1، 143هـ/2010م، بيروت- لبنان، ص32.
- (6) أبو حامد الغزالي: إحياء علوم الدين، دار المعرفة- بيروت، سج1، ص2.
- (7) محمد بازي: تقابلات النص وبلاغة الخطاب، ص40.
- (8) أبو حامد الغزالي: شفاء الغليل، ص162-163، نقلاً عن كتاب «الفكر المقاصدي عند الإمام الغزالي، لمحمد عبده».
- (9) الغزالي: إحياء علوم الدين، ج1، ص142.
- (10) الغزالي: إحياء علوم الدين، ص103-104.
- (11) الغزالي: مشكاة الأنوار، تحقيق: أبو العلاء عفيفي، الدار القومية للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، (د. ت)، ص70.
- (12) الغزالي: إجماع العوام عن علم الكلام، تحقيق: سميح غنيم، دار الفكر اللبناني، ط1، بيروت، 199م، ص64.
- (13) أحمد الزعبي: مسألة المعرفة ومنهج البحث عند الغزالي
- (14) الغزالي: إحياء علوم الدين، دار المعرفة، ط1، (د. ت)، ج1، ص37.
- (15) أبو حامد الغزالي: مجموعة رسائل، تنقيح وتصحيح مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، 2000، ص580.
- (16) يُنظر: ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل، ج1، ص5.
- (17) حجة الإسلام أبو حامد الغزالي: قانون التأويل، قرأه وخَرَجَ أحاديثه وعلَّق عليه: محمود بيجو، ط1، 1413هـ/1993م، ص9.
- (18) عن جابر بن عبد الله، قال: قال لنا رسول الله ق: «لا تلجؤ على المغيبات، فإن الشيطان يجري من أحديكم مجرى الدم»، قلنا: ومنك يا رسول الله؟ قال: «ومني، ولكن الله أعانني عليه، فأسلم» [مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط- عادل مرشد، وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ/2001م، باب مسند جابر بن عبد الله ط، رقم الحديث 14324، ج22، ص227.
- (19) الغزالي: قانون التأويل، ص11-14.
- (20) المرجع السابق، ص15.
- (21) المرجع السابق، ص18-19.
- (22) أبو حامد الغزالي: مجموعة رسائل، ص583.
- (23) أبو حامد الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ج1، شرح: إبراهيم محمد إبراهيم، القاهرة، ط1، 1983م، ص5-6.
- (24) الغزالي: قانون التأويل، حققه وعلق عليه: محمود بيجو، ط1، 1413هـ/1992م، ص22.
- (25) نفس المرجع، ص22.
- (26) نفس المرجع، ص22.
- (27) نفس المرجع، ص23-24.
- (28) أبو حامد الغزالي: مجموعة رسائل، مرجع سابق، ص580.

## إشكالية التأويل عند الغزالي

- (29) نفس المرجع المذكور، ص243.
- (30) نفس المرجع المذكور، ص243.
- (31) نفس المرجع المذكور، ص244.
- (32) الغزالي: قانون التأويل، ص24.
- (33) عمر فروخ: تاريخ الأدب العربي - الأدب في المغرب والأندلس - عصر المرابطين والموحدين، دار العلم للملايين، ط2، بيروت، 1985، ج5، ص56، 60.
- (34) يُنظر: أبو حامد الغزالي: المنحول في تعليقات الأصول، ص241.
- (35) أبو حامد الغزالي: المستصفى، 1/197.
- (36) المرجع نفسه، 1/197.
- (37) المرجع نفسه، 1/199.
- (38) المرجع نفسه، 1/198.
- (39) المرجع نفسه، 1/105.
- (40) الغزالي: مشكاة الأنوار ومصفاة الأسرار، تحقيق: عبد العزيز السيروان، عالم الكتب، ط1، 1407هـ/1986م، ص137-139.
- (41) المرجع نفسه، ص202.
- (42) المرجع نفسه، ص168-171.
- (43) الغزالي: المستصفى من علم الأصول، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، 1977، (1 / 105 - 120) .
- (44) الغزالي : "مشكاة الأنوار ومصفاة الأسوار" تحقيق عبدالعزیز السير وان، عالم الكتب، ط1، 1407هـ-1986م، ص137-139.
- (45) مشكاة الأنوار (ص 202) .
- (46) مشكاة الأنوار، (141 - 168) .